

الشمول المالي و الدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا

- دراسة تحليلية -

Financial inclusion and electronic payment in light of the Corona pandemic

-An analytical study-

د.حدو أمال

جامعة الجيلالي ليايس ، سيدي بلعباس
(الجزائر)

a.haddou22@gmail.com

المخلص:	معلومات المقال
هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي، أهميته و متطلباته ، و التعرف على أهم مؤشرات قياسه ، حيث أصبح واضحاً الاهتمام العالمي و حتى المحلي من قبل المؤسسات المالية و الدولية بموضوع الشمول المالي خاصة في ظل جائحة كورونا لارتباطه بالدفع الالكتروني الذي أصبح من الحلول الهامة لتفادي و التقليل من مخاطر الجائحة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدفع الالكتروني ساهم و بشكل ايجابي في تعزيز الشمول المالي من خلال التوجه نحو نشاط الدفع عبر الانترنت و استخدام الموزعات الآلية و زيادة فروع البنوك التجارية خلال فترة الجائحة و غيرها من الخدمات المالية التي ساهمت بدورها على احتواء أزمة فيروس كورونا.	تاريخ الارسال: 2022/06/14
	تاريخ القبول: 2023/02/21
	الكلمات المفتاحية: ✓ الشمول مالي. ✓ الدفع الالكتروني . ✓ جائحة كورونا.
Abstract :	Article info
The study aimed at presenting the most important concepts about financial inclusion, its importance, requirements and identifying the most important indicators of its measurement. Through the pandemic, a rising interest in the subject of financial inclusion has emerged particularly by international and financial institution, for its dependency on electronic payment, which has become one of the important solutions to avoid and reduce risks during virus expansion. The study concluded that electronic payment has positively contributed to enhancing financial inclusion through the tendency towards online payment, the use of automated distributors as well as other financial services that in turn helped containing the crisis of the Corona virus pandemic.	Received 14/06/2022
	Accepted 21/02/2023
	Keywords: ✓ financial inclusion . ✓ electronic payment . ✓ Corona virus pandemic.

1. مقدمة:

الشمول المالي من بين المصطلحات الاقتصادية التي ظهرت و ساد استعمالها و الاهتمام بها في السنوات الاخيرة نظرا لأهميته في تعزيز الاقتصاد. ففي هذا العصر المعاصر للسعي وراء القوة الاقتصادية والاعتماد على الذات ، يتحتم على أي نظام أن يهيئ الظروف الملائمة للأفراد والأسر والمؤسسات الخاصة بما في ذلك توافر الخدمات المصرفية.

إن توفر التسهيلات البنكية وشبكة الفروع البنكية القوية هي الميسر الرئيسي للأنشطة التنموية و التوسعية، حيث يعد النظام المالي القوي والمتين أحد أعمدة النمو الاقتصادي والتنمية والتقدم في الاقتصاد و إن وجود النظام المالي ، القوي بطبيعته والمتنوع وظيفيًا و يظهر الكفاءة والمرونة ، أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف هذا النظام المتمثلة في إنشاء اقتصاد مدفوع بالسوق ومنتج وتنافسي ، و لن يتحقق ذلك إلا بوجود و تطبيق ما يسمى الشمول المالي.

1.1 - إشكالية البحث :

بما ان الشمول المالي اصبح من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من قبل دول العالم المتقدمة والنامية ، حيث و في ظل الجائحة تبنت العديد من القطاعات التكنولوجية الحديثة للإعلام و الاتصال ممثلة بالدفع الالكتروني ، محاولة منها التكييف مع المستجدات الراهنة من جهة ، و تقديم خدمات للزبائن عبر أجهزة و تقنيات متطورة و الحد من انتشار فيروس كورونا من جهة أخرى ، و من هنا تبرز مشكلة الدراسة في : كيف يمكن للدفع الالكتروني أن يساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خاصة في ظل جائحة كورونا ؟ . و من خلال هذا التساؤل تتفرع التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالشمول المالي ؟
- ما هي متطلبات تطبيق و نجاح الشمول المالي ؟
- ما هي أنواع الدفع الالكتروني؟
- كيف يساهم التطور الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي؟

1.2. فرضيات البحث :

ترتكز هذه الدراسة على فرضيات التالية مفادها :

- ساهم الدفع الالكتروني في فترة جائحة كورونا في تعزيز و توسيع الشمول المالي في الجزائر.
- تعزيز الشمول المالي من خلال التركيز على سياساته يعتبر أحد الحلول لاحتواء تداعيات فيروس كورونا.

1.3. أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على مفهوم الشمول المالي ، مؤشرات و سياساته.
- تبيان ما هي متطلبات نجاح الشمول المالي.
- التعرف على مجهودات الدولة في مجال الدفع الالكتروني خلال فترة الجائحة .
- توضيح كيف يساهم الدفع الالكتروني في توسيع الشمول المالي و تعزيزه و الوقاية من فيروس كورونا.

1.4. أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث من خلال دور الشمول المالي في تنشيط اقتصاد أي دولة الذي سينعكس اثره إيجابيا على القطاع المالي والبنكي وتوسيع استخدام الخدمات المالية والبنكية ، وذلك لما له من دور في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية وحماية المستهلك

الذي يعود بنفع العام للبلد. إضافة إلى بيان أهم أهداف الشمول المالي وسياساته و مؤشرات قياسه و كذا تحديد ما هي المتطلبات التي تعتمد عليها الدول من اجل تعزيز الشمول المالي ، إضافة إلى توضيح الدور الإيجابي للدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خاصة في ظل الجائحة الحالية التي نعيشها.

5.1. منهجية البحث :

تم تنفيذ هذا البحث من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي للبيانات من المصادر الأولية و الثانوية و التي تمثلت في مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة في الأدبيات حول مفهوم الشمول المالي وأهميته ، وطرق قياسه و كل الاساسيات المتعلقة به ، و كذا تحليل مختلف الجداول الاحصائية المعتمدة في الدراسة و بإحدى سياسات و متطلبات الشمول المالي و بالأخص المتعلقة بالدفع الالكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا.

1.6. محاور البحث :

للإمام بجوانب الموضوع و للإجابة على الاشكالية الرئيسية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، تناولنا في المحور الاول أهم المفاهيم النظرية للشمول المالي، أما المحور الثاني فقد تم تخصيصه لتوضيح أهم المقومات الأساسية للشمول المالي، و في الأخير يأتي المحور الثالث و هو عبارة عن دراسة إحصائية و تحليلية من خلال تحليل مختلف الجداول الاحصائية المعتمدة في الدراسة و بإحدى سياسات و متطلبات الشمول المالي و بالأخص المتعلقة بالدفع الالكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا فيروس.

1.7. - الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين الموضوع من نواحي متعدد مشكلة لنا أساس الانطلاق لدراستنا الحالية ، و من خلال الاطلاع على بعض الأبحاث و الدراسات و المقالات ، سنقتصر على أهمها التي سنعرضها على النحو الآتي :

- دراسة صورية شني و السعيد بن لخضر (2018) بعنوان أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية : تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية.

هدفت الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا ، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. وقد توصلت هذه الدراسة الى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات و المدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة و مسؤولة و لقد أثبتت مصر نجاحا واضحا في هذا المجال.

- دراسة آلاء القاضي (2018) بعنوان الشمول المالي و الاداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الشمول المالي في الأداء الاقتصادي وبخاصة في مصر خلال الفترة (1991-2016) ، و اعتمدت في ذلك الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل الجوانب المختلفة لدور النظام المصرفي والشمول المالي ، كما استخدمت الاقتصاد القياسي لاختبار الدراسة ، وقد توصلت إلى أنه يوجد تأثير إيجابي للشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

- دراسة أحمد محمد عبد الحفي (2019) بعنوان دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية : دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا

هدف البحث إلى التعرف على مدى إدراك العملاء لأبعاد الشمول المالي، ودوره في تعزيز مستوى الثقة فيما تقدمه البنوك من خدمات مصرفية، بالتطبيق على عينة مكونة من 1200 مفردة .و توصل الباحث إلى أن هناك اختلاف في إدراك العملاء لكل من أبعاد الشمول المالي ومستوى الثقة، كما تبين وجود علاقة معنوية بين أبعاد الشمول المالي ومستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية.

- دراسة بن عيشوبة رفيقة و آخرون (2021) بعنوان التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس

كورونا

هدفت الدراسة إلى تحديد اثر جائحة فيروس كورونا على صناعة التكنولوجيا المالية . وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :أن التكنولوجيا المالية قد لعبت في الحد من مخاطر فيروس حاسما دورا كورونا المرتبطة بتبادل النقد، ودعم الإدماج المالي أثناء انتشار الوباء العالمي و ما بعده، كما أصبح الأمن السيبراني تحديًا مقلقًا في مجال التكنولوجيا المالية.

و عليه تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من خلال توضيح كيف ساهم الدفع الالكتروني في توسيع دائرة الشمول المالي من خلال عرض و تحليل مجموعة من الجداول الإحصائية تبين تطور مختلف الخدمات المالية الالكترونية ، و الأهم من ذلك أن الدراسة تمت في فترة استثنائية و هي فترة انتشار وباء كورونا فيروس.

2. مفاهيم عامة حول الشمول المالي

2.1. مفهوم الشمول المالي:

يشير الشمول المالي على نطاق واسع إلى درجة وصول الأسر والشركات ، ولا سيما الأسر الفقيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME ، إلى الخدمات المالية. ومع ذلك ، هناك اختلافات مهمة في استخدام المصطلح و الفروق الدقيقة (Morgan & Yoshino, 2016, p. 03) . حيث عرّف البنك الدولي الشمول المالي بأنه "نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية" (Bank, 2014, p. 14).

كما يشار إليه على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير، خدمات الدفع و التحويل، خدمات التأمين ، و خدمات التمويل و الائتمان (جانب الطلب) لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية (علاء الدين، 2020، صفحة 494).

و عرفته منظمة التعاون الاقتصادي و الشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها بأنه : العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية ، و الخاضعة للرقابة بالوقت و السعر المعقول ، بالشكل الكافي ، و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة ، و هي تضم التوعية و التثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاقتصادي (علاوي و حماني، 2020، صفحة 47).

بالنظر إلى التعريفات المختلفة ، يمكن القول أن الشمول المالي يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية . مما يعني أن جميع الأفراد والمؤسسات يجب أن يكون لديهم خيار الوصول إلى المنتجات والخدمات المصرفية (الحسابات والمعاملات البنكية ، والمدفوعات وحسابات التوفير ، الائتمان ، والخدمات الرقمية والتأمين) عبر قنوات مختلفة يسهل الوصول إليها (كأجهزة الصراف الآلي و الخدمات المصرفية عبر الانترنت ، و الفروع المصرفية ، و أجهزة كمبيوتر و الأجهزة المحمولة) ، على أن تكون جميعها ذات كلفة في

متناول الجميع وفعالة (أي أن تصمم لجميع المستخدمين ، ليتم استخدامها على نحو فعال ومستمر). لذا على المؤسسات المالية أن تصمم وتتيح منتجاتها وخدماتها المالية بطريقة مسؤولة. وبالتالي ، فإن العناصر أو الأبعاد الثلاثة الهامة للشمول المالي هي الوصول إلى الخدمات المصرفية ، والوصول إلى ائتمان ميسور التكلفة وفي الوقت المناسب ، والوصول إلى برامج محو الأمية المالية التي تتقف الناس حول حياة مالية صحية (Ramananda & Sankharaj, 2015, p. 13).

2. 2. أهمية الشمول المالي :

الشمول المالي هو عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي (شبي و بن لخضر، 2019، صفحة 107):

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي ، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية . و رغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية.
- تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي ، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل ، وبالتالي تحد من الفقر.
- هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة و الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي من جهة أخرى، فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال نسبة كبيرة من السكان و المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي.
- يعزز كذلك الشمول المالي فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء و المعاملات بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.
- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل، و بفئات محددة أخرى مثل المرأة و الشباب إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها (العربي، 2017، صفحة 06).

2. 3. أهداف الشمول المالي :

يهدف الشمول المالي إلى تعزيز وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا وذلك من خلال (ضيف، 2020، صفحة 476):

- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي البنكي وغير البنكي.
- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.
- توعية وتنقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم.

كما تعتبر الأمم المتحدة الشمول المالي من أهم عوامل النجاعة الاقتصادية و الإنصاف الاجتماعي. فهو سيساهم في تحقيق أهداف من أهداف التنمية المستدامة وهي (العجب، 2021، صفحة 279) :

- الحد من الفقر المقدر و القضاء عليه.
- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي.
- تحسين الصحة والرفاهية.
- تعزيز الحصول علي تعليم جيد.
- الحد من أوجه عدم المساواة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- توفير الطاقة وبأسعار معقولة.
- توفير المياه النظيفة و الصرف الصحي.
- تعزيز تطوير الأنشطة المدرة للدخل وتخفيف خل فرص العمل.

2.4. أبعاد الشمول المالي :

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة ، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك على إختلاف أنواعها، حيث تتمثل أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي في : استخدام الحسابات المصرفية ، و الادخار، و الاقتراض، و المدفوعات، والتأمين . و في مؤتمر كابوس في عام 2012 م تم مناقشة أبعاد الشمول المالي ، حيث قام تحالف الشمول المالي بعمل اربطة عمل لبيانات الشمول المالي ، وتم التوصل إلى أن الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية وهي : سهولة الوصول إلى الخدمات المالية ، واستخدام الخدمات المالية ، وتعزيز جودة الخدمات المالية (عبد الحي و محمد، 2019، صفحة 433). وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي :

- **للوصول للخدمات المالية :** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب بنكي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات البنكية ، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية .
- **استخدام الخدمات المالية :** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع البنكي ، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- **جودة الخدمات المالية :** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية . عدم الوصول إلى الخدمات المالية لا زال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية ، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة . هذا البعد ليس بعدا واضحا و مباشر ، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات ، وعي المستهلك ، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. (شبي و بن لخضر، 2019، الصفحات 109-110).

3. المقومات الأساسية للشمول المالي

3.1. مؤشرات قياس الشمول المالي :

لقياس الشمول المالي هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم لذلك كالاتي:

- **مؤشر متعدد الأبعاد للشمول المالي (IFI) :** و هو مؤشر يجسد معلومات حول الأبعاد المختلفة للشمول المالي و هو يضم الأفراد داخل النظام البنكي و توافر الخدمات المالية للمستخدمين ، و إذا كانت مستخدمة فعليا. فهو مؤشر يقيس مدى شمولية القطاع المالي في الدولة ، و يتم تأسيسه كمؤشر متعدد الأبعاد يضم معلومات عن مختلف جوانب الشمول المالي مثل مدى انخراط داخل القطاع البنكي و مدى توافر و استخدام الخدمات المالية و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و الواحد الصحيح ، حيث يشير الصفر إلى الاستبعاد المالي الكامل أما الواحد فيشير إلى الشمول المالي الكامل.
- **المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (GF) :** عبارة عن مؤشر أطلقت البنك الدولي في عام 2011، و هو مجموعة جديدة من المؤشرات التي تقيس كيفية قيام البالغين في 148 دولة بالادخار و الاقتراض و سداد المدفوعات و ادارة المخاطر. حيث توفر قاعدة بيانات Global Findex بيانات سلسلة زمنية عن استخدام الافراد للخدمات المالية حيث أن افتقار إلى توافر بيانات عن استخدام القطاع العائلي للخدمات المالية أدى إلى صعوبة دراسة العلاقة بين توفير الخدمات المالية و التنمية و هو يتميز به هذا المؤشر.
- **مؤشر الشمول المالي (FII) :** يجب أن يعكس بناء مؤشر الشمول المالي على مفهوم و خصائص الشمول المالي حيث يقوم هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد و هي : مدى التغلغل أو الاختراق و التوافر و الاستخدام . و يشير الاختراق إلى مدى توافر المؤسسات المالية و الموظفين و يمكن أن يكون أحد مؤشرات الشمول المالي و يشمل كل من الاختراق الجغرافي و مدى دخول السكان في الخدمات المالية. أما بعد التوافر فيشير إلى إمكانية الوصول إلى نظام مالي شامل لمستخدميه، و يمكن قياسه باستخدام عدد ودائع الادخار للفرد الواحد و عدد القروض للفرد الواحد. و ايضا بعد الاستخدام يعني كيفية استخدام نظام مالي شامل من قبل المستخدمين حيث يحتاج الافراد و المؤسسات الذين يشاركون في الانشطة المالية اليومية إلى كل من الخدمات المالية و البنكية الأخرى ، مثل التأمين و الاوراق المالية . لذلك مؤشر الشمول المالي يتضمن التأمين و الاوراق المالية (معتوق، علي، و سيد أحمد، 2021، الصفحات 99-100).

3.2. مبادئ الشمول المالي :

- تهدف المبادئ التالية إلى تقديم العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار و هي (ضيف، 2020، الصفحات 477-478) :
- **القيادة :** غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر.
 - **التنوع :** تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات.
 - **الابتكار :** تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.
 - **الحماية :** تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء و الاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة والعملاء.
 - **التمكين من أسباب القوة :** تطوير التثقيف المالي و القدرات المالية.

- **التعاون**: تهيئة بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع الشركات و المشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين.
- **المعرفة**: الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز و دراسة النهج التراكمي الخاص " بالاختبار والتعلم "المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة.
- **التناسب**: وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبكرة ويستند إلى فهم الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي.
- **إطار العمل**: النظر بعين الاعتبار في الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي ، بما يعكس المعايير الدولية ، و الظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة :نظام متناسب ومرن ويستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها إلكترونياً، وحواجز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمترايط على نطاق واسع.

3.3. سياسات الشمول المالي :

يتفق بعض الكتاب والباحثين على عددا من السياسات الخاصة بالشمول المالي والتي يمكن ان تبرز من خلال الاتي (مهدي و الحسناوي، 2020، صفحة 38):

- **الوكالة البنكية** : تعد الوكالة البنكية عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل، فقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في تحسين عجلة الشمول المالي، فليست فروع المصارف لوحدها مجدية اقتصادياً، فالتعاون بين المصارف والوكلاء أصبح ممكناً ، كما تلعب التكنولوجيا دور في خفض التكاليف ومخاطر معلومات الصرف من خلال اجراء التحويلات المالية ، الى جانب ذلك فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز.
- **تنويع مقدمي الخدمات**: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية و الإيداعية ، اذ تكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع الانظمة البنكية الخاصة بعملية التمويل الاصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الايداع الصغير، و التراخيص البنكية للتحويلات لمنظمات غير حكومية، و تراخيص المؤسسات المالية الغير البنكية.
- **الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول)**: يفتح انتشار الهواتف النقالة افاق جديدة لتوصيل الخدمات المالية للفقراء ، اذ قلل هذا التطور بشكل كبير كلف المعاملات المالية ، فضلاً عن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة ، اذ يتم وصولها بنفس الوقت ، اذ تعمل على توسيع نطاق الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية ، فعملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقا وعلى الرغم من الاستعمال الواسع والنمو في استعمال القنوات الالكترونية إلا أنه لا تزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حملات التوعية حول كيفية استعمال و مزايا القنوات البنكية الإلكترونية وتشجيع الزبائن على استعمالها لما تحققة من إضافة قيمة حقيقية للقطاع المصرفي بشكل عام .
- **إصلاح البنوك الحكومية**: في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دوراً هاماً في القطاع البنكي ، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء .حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15 % من البنوك كأصول .تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع

الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة و الإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية. في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة ، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط

- **حماية المستهلك**: تبين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاضد هذا الخل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. و منه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة ، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم ، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية .بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة و العميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

- **سياسة الهوية المالية**: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان . و الأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب . بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض .و نتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى (شبي و بن الخضر، 2019، صفحة 112).

3.4. متطلبات نجاح الشمول المالي :

قبل اتخاذ الشمول المالي عنوانا لسياسة أو إجراءات لابد من أخذ العديد من العوامل الدافعة له بعين الاعتبار ، ذلك أن مثل هذه العوامل قد تسهم في نجاح أو فشل تجربة الشمول المالي في أي دولة ، ومن بين العوامل البالغة الأهمية نذكر (سالم ابراهيم و يحي، 2021، الصفحات 129-138):

- **تنوع هيكل القطاع البنكي و شموليته** : يسمح تنوع هيكل القطاع البنكي بتوسيع دائرة المنتجات المالية و تنوعها ، ما يخلق منافسة تسمح بالوصول إلى منتجات مالية مقبولة السعر تحقق انتشارا سريعا.
- **مدى التركيز البنكي** : تمثل مؤشرات التركيز حصة أكبر ثلاثة و خمسة و عشرة أكبر بنوك من إجمالي الودائع و التسهيلات البنكية التي تم الحصول عليها.
- **تسعير الخدمات المالية و البنكية** : يعتبر مؤشر صافي هامش سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستويات المنافسة في السوق البنكية . فكلما انخفض ذلك على مستويات أكبر من المنافسة و من ثم تحسين الشمول المالي ، و لا يمنع ذلك وجود محددات أخرى للتسعير مثل : تبني ممارسات التسعير العادل .

- **البنية التحتية للقطاع المالي و البنكي :** يحتاج الشمول المالي إلى بنية تحتية معززة له، بما يشمل أنظمة الدفع الكفؤة و شبكات المؤسسات المالية و أجهزة الموزع الآلي و وحدات الدفع . كما يشمل ذلك أيضا بنية رقمية مساندة لنشر الخدمات المالية في الأماكن النائية من خلال الانظمة التقنية التي تساعد المواطنين على النفاذ بسهولة و يسر للخدمات المالية عبر الانترنت و الهاتف النقال . هناك عدد من المؤشرات للتنوع البنكي مثل: عدد فروع البنوك الاجمالي و توزيعها و كذلك مدى انتشار أجهزة الموزع الآلي و نقاط البيع.
- **مدى تطور القطاع المالي :** تتسم أغلبية اقتصادات الدول العربية بهيمنة القطاع البنكي و محدودية دور المؤسسات المالية الأخرى : مثل سوق الاوراق المالية ، شركات التأمين ، جمعيات الإدخار....يساهم تنوع المؤسسات المالية و توسع نطاقها في زيادة فرص اتساع نطاق النمو الاقتصادي و الشمول المالي ، و يعتبر تشجيع شركات التقنيات المالية الحديثة أحد أهم التوجهات الحديثة لزيادة مستويات الشمول المالي مما يساعد على التوسع في تقديم الخدمات المالية و خفض كلفتها و ضمان تنوعها بما يلئم احتياجات المتعاملين المختلفين.
- **مستوى الثقافة المالية للمجتمع :** يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة ، و أن ضعف هذا المؤشر بشكل كبير و غياب الشفافية يقلل من الثقة لدى المواطنين في الجهاز البنكي و المالي.
- **بيئة الأعمال :** إن تهيئة بيئة أعمال لتكون مرنة بما يخدم و يشجع المؤسسات المالية لتقديم منتجاتها و خدماتها لجمهور عريض من المتعاملين الاقتصاديين ، يقوي و يدعم مستويات الشمول المالي ، و لابد من القضاء على العقبات التي تواجه المتعاملين الماليين لتطوير أعمالهم و مشاريعهم.

3.5. آثار المترتبة عن ضعف الشمول المالي :

يترتب على ضعف الشمول المالي عدة آثار يمكن إيجازها فيما يلي (بوطلاعة، بوقره، و ساعد بخوش، 2020، الصفحات 149-150):

- **الفقر والبطالة:** إن تحقيق الشمول المالي له ارتباط وثيق بالدخل فكلما كان الدخل مرتفع كانت نسبة الشمول المالي مرتفعة ويؤدي ذلك إلى انخفاض الفقر وهذا يؤدي إلى حرمان المجتمع من طاقته الإنتاجية وهذا يؤدي إلى ما يعرف بحلقات الفقر المفرغة .
- **التفاوت وعدم المساواة:** يعد التفاوت في الدخل والثروات والتوزيع الغير عادل من الأدوات التي تعمل على إضعاف الشمول المالي.
- **التضخم:** يؤثر التضخم على ضعف الشمول المالي حيث يعمل على التآكل الخفي لمقدرة الشرائية للأصول النقدية حيث أن الدول التي يحدث فيها التضخم تلزم رفع الاحتياطي الإلزامي وهذا يؤدي إلى تقليل نسبة الأموال تحت تصرف البنوك لأغراض التمويل وهذا ما يقلل من نسبة الشمول المالي.
- **الاكتناز:** حيث إن هناك علاقة عكسية بين الاكتناز والشمول المالي فتجميع الأموال واكتنازها يعمل على إبعاد الافراد الذين لا يستطيعون تحمل التكلفة التمويلية ولا تتوفر لديهم ضمانات كافية وبالتالي عدم قدرتهم على استخدام الخدمة المالية وبالتالي لا تتحقق أبعاد الشمول المالي.

4. الدفع الالكتروني و دوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

عندما نتكلم عن الشمول المالي فإننا نجد أنه يرتبط بالدفع الالكتروني و فيما يلي سوف نوضح الدور الذي يمكن أن يلعبه الدفع الالكتروني في تطوير و تعزيز الشمول المالي في الجزائر خاصة خلال فترة جائحة كورونا فيروس.

4.1. أنواع وسائل الدفع الالكتروني:

ترتب على ظهور التجارة الإلكترونية و انتشارها عبر شبكة الإنترنت ظهور فكرة الدفع الرقمية أو الإلكترونية حيث يتم الدفع و التعامل من خلال قنوات الاتصال و الانترنت ، و لاشك أن استخدام وسائل الدفع الالكتروني يؤدي إلى سرعة و سهولة و تسوية المدفوعات و تقليص الحاجة إلى الاحتفاظ النقود التقليدية الامر الذي يساعد على التوسيع في التبادل التجاري و من بين هذه الوسائل:

1- **البطاقات البنكية :** أو البطاقات البلاستيكية ، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجياته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الاتلاف .

2- **النقود الالكترونية :** النقود الالكترونية عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكل رقمي في مكان آمن على الأسطوانة الصلبة للكمبيوتر و الخاص بالزبون يدعى المحفظة الالكترونية ، و يكون متاحا للتبادل الفوري في عمليات الشراء و البيع و التحويل . كما عرفها البنك المركزي الاوروبي على أنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها ، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما (شاهين، 2017، صفحة 256).

3- **الشبكات الالكترونية :** هو مثل الشيك التقليدي تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية الدفع ، و المتمثل لجهة الدفع هو البنك الذي يشترك لديه البائع و المشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بمهما ، مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما و تسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الالكتروني (الطار، 2021، صفحة 139).

4- **الدفع عبر الهاتف المحمول:** قد يتم استخدام الهواتف المحمولة في الدفع الالكتروني ، بأن يقوم الزبون بالاتصال بالبنك الخاص به ، و يتم تحويل المبلغ المطلوب مقابل السلعة أو الخدمة إلى الطرف الثاني ، و يقوم البنك بإتمام المعاملة بعد التأكد من هوية الزبون . و قد يقوم الزبون بإرسال رسالة S.M.S من هاتفه إلى البنك الذي يتم التعامل معه يطلب تحويل المبلغ المطلوب إلى الطرف الثاني ، فيقوم البنك بذلك بعد التأكد من هوية الزبون عن طريق التعرف على رقم هاتفه و كذلك بعد ادخال الزبون الرقم السري الخاص به (خالد، 2014، صفحة 207).

5- **التحويل الالكتروني :** هو نظام ذكي يتم تحويل النقود من بنك إلى آخر بطريقة إلكترونية وآمنة ، تتمثل هذه الطريقة في تحويل مبلغ معين من حساب المدين إلى حساب الدائن و يتولى ذلك الجهد الذي يقوم على إدارة عملية الدفع الالكتروني ، وهو غالبا البنك (عصمت، 2015، صفحة 239). و عملية التحويل قد تكون داخل بنك واحد ، هذا يتحقق في

حال كنا بصدد عمليتين في ذات البنك ، و أحيانا تتم العملية بين بنكين ، حيث لكل بنك زبون الخاص به و قد يشترك بالعملية بنك ثالث كوسيط لتسوية هذه العملية (ايلاف، 2019، صفحة 31).

6- **المحفظة الالكترونية:** هي وسيلة آمنة مشفرة وحديثة تسهل الدفع الالكتروني حيث يقوم حاملها باستبدال قيمة معينة من النقود الكلاسيكية مقابل ما يساويها من النقود الالكترونية وذلك على مستوى بنكه و التي على أساسها يتم شحن الرقاقة الالكترونية ، حيث يمكن إعادة شحن هذه الرقاقة بنفس الطريقة بعد نفاذ هذه القيمة (العشي و بوراس، 2018، صفحة 176).

4.2. الشمول المالي والدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا في الجزائر

تسارعت وتيرة نمو الدفع الالكتروني حول العالم في ظل انتشار فيروس كورونا بعدما كان نموها مستقرا خلال السنوات الاخيرة خاصة في الجزائر ، حيث أن الاجراءات الوقائية المفروضة للحد من انتشار الفيروس حدت من التحركات و التنقلات سواء داخل الوطن أو خارجه ، كما فرض الحجر الصحي المنزلي و التباعد و توسيع مسافات الأمان. كان لها الفضل في تسريع و التوجه نحو الدفع الرقمي الالكتروني كبديل للمعاملات التقليدية. و فيما يلي أهم الاحصائيات حول تطور مؤشرات الدفع الالكتروني في الجزائر خاصة خلال فترة الجائحة:

4.2.1. نشاط الدفع على الانترنت

خلال فترة الجائحة و بالأخص في سنة 2021 يوجد 153 تاجر منخرط في نظام الدفع الالكتروني البيسكي، منذ انطلاق الدفع على الانترنت نتج حوالي 7821346 معاملة (+118.75 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية). موزعة وفقا للجدول التالي :

الجدول (01): تطور نشاط الدفع على الانترنت

السنة	هاتف/اتصالات	نقل	تامين	كهرباء/ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع البضائع	العدد الاجمالي للمعاملات
2016	6536	388	51	391	0	0	0	7366
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	107844
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	176982
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	202480
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	4593960
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13468	7821346

المصدر : من إعداد الباحثة باعتماد على الموقع تجمع النقد الآلي :

<https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/>

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ارتفاع نشاط الدفع على الانترنت و بشكل ملحوظ و خاصة خلال فترة الجائحة 2020-2021 حيث قدر اجمالي المعاملات عبر الأنترنت خلال سنة 2021 ب 7821346 و هو رقم قياسي مقارنة مع السنوات

السابقة ، و ضمت معاملات الدفع مختلف الخدمات من تأمين ، نقل ، خدمات إدارية ، تسديد فواتير الكهرباء و الماء ، الهاتف و حتى بيع البضائع التي كانت منعدمة تماما قبل الجائحة و بلغت المعاملات خلالها ب 235 خلال سنة 2020 و 13468 خلال سنة 2021 . كما يمكن أن نستنتج أيضا أن المواطن من خلال الاجراءات الوقائية المفروضة للحد من انتشار الفيروس ، اكتسب ثقافة مالية الكترونية سهلت عليه الكثير من المعاملات عن طريق اجراء الكثير من العمليات من مقر السكن ، دون الاختلاط أو الحاجة للتنقل فقط عن طريق الأنترنت.

4.2.2. نشاط السحب على الموزعات الآلية

الجدول الآتي يوضح تطور نشاط السحب على الموزعات الآلية خلال الفترة من 2016 إلى 2021 :

الجدول (02) : تطور نشاط السحب على الموزعات الآلية

السنة	العدد الاجمالي لأجهزة الصرف الآلي العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب
2016	1370	6868031
2017	1443	8310170
2018	1441	8833913
2019	1621	9929652
2020	3030	58428933
2021	3053	87722789

المصدر : من إعداد الباحثة باعتماد على الموقع تجمع النقد الآلي

<https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/>

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الحظيرة الوطنية للموزعات الآلية تضم 3.030 آلة خلال 2020، أما عدد عمليات "السحب" بواسطة البطاقات البنكية عبر الموزعات الآلية فقد بلغت 17.225.208 معاملة صحيحة ، في حين بلغ عدد الموزعات خلال سنة 2021 ب 3053 أي بزيادة 20 موزع مقارنة مع السنة الماضية و بلغ العدد الاجمالي لمعاملات السحب خلال نفس الفترة ب 87722789 معاملة و هذا ما يعكس جهود الدولة في توفير موزعات جديدة من جهة و توجه الزبائن إلى هذا النوع من المعاملات مما ساهم في التقليل من مخاطر الجائحة و تفادي بذلك طوابير عمليات السحب في مختلف المؤسسات المالية خاصة أن هذه الأخيرة عرفت أزمة توفر السيولة خلال هذه الفترة.

4. 2. 3. نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

الجدول التالي يوضح كذلك تطور نشاط الدفع على محطات الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2016 إلى غاية 2021:

الجدول (03): تطور نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني

السنة	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة
2016	5049
2017	11985
2018	15397
2019	23762
2020	33945
2021	37561

المصدر : من إعداد الباحثة باعتماد على الموقع تجمع النقد الآلي :

<https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpc/>

وفيما يتعلق بمحطات الدفع الإلكترونية , فقد تم اجراء 274.624 معاملة عام 2019 بمبلغ إجمالي قدره 1,92 مليار دج. وجاء هذا النمو المقدر ب 43,56 بالمائة كثمرة للتعميم التدريجي لاستخدام محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر خاصة في الفضاءات التجارية. ففي نهاية 2019, ارتفع عدد المحطات قيد الاستغلال إلى 23.762 محطة (+ 54,33 بالمائة مقارنة بنهاية عام 2018). أما خلال الفترة الجائحة فقد بلغ عدد المحطات العاملة ب 37561 محطة وهذا ما يدل أن هذه المحطات الدفع الإلكترونية واصلت توسعها و بشكل ملحوظ في ظل جائحة كورونا.

4. 2. 4. عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر

الجدول التالي يوضح عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2021 :

الجدول (04) : تطور عدد فروع البنوك التجارية

السنة	العدد الاجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة
2016	1577
2017	1606
2018	1619
2019	1650
2020	1690
2021	1690

المصدر : بنك الجزائر الموقع : <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>

أفاد أمين بن عبد الرحمان وزير المالية بأنه تم في إطار تطوير شبكة فروع البنوك افتتاح نحو 40 وكالة بنكية جديدة خلال سنة 2020 عبر مختلف ولايات الوطن، من بينها 18 وكالة بنكية عمومية ليصل بذلك العدد الإجمالي للوكالات البنكية عبر الوطن إلى

1690 وكالة. وبخصوص شبكة البنوك العمومية، يبلغ العدد الإجمالي حاليا للوكالات التابعة لها 1186 وكالة عبر كامل التراب الوطني بينما لا تشمل شبكة البنوك الخاصة كل ولايات البلاد، كما أضاف الوزير الذي دعا إلى تدارك ذلك من خلال جلب القطاع البنكي الخاص إلى كل مناطق الوطن عن طريق آليات لبنك الجزائر (جريدة الشروق ، 2021). و هذا ما يعكس الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات المالية للزبائن و بالتالي المساهمة في تعزيز و التوسع من دائرة الشمول المصرفي و المالي خاصة في ظل الجائحة .

5. الخاتمة :

يساهم الشمول المالي في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية للمجتمع و الاقتصاد ككل ، وذلك من خلال إتاحة العديد من الفرص للاستفادة من الخدمات المالية لكل فئات المجتمع و خاصة التركيز على فئة محدودي الدخل، و بذلك نستطيع القول أن الحكومات باعتمادها على الشمول المالي كهدف وسيط يمكنها أن تحقق العديد من الأهداف و الخطط الهامة على مستوى اقتصاداتها مثل الحد من البطالة و الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاستقرار المالي و تطوير القطاع البنكي و بالتالي المساهمة في إنشاء اقتصاد قوي مدفوع بالسوق ومنتج و تنافسي. و بظهور جائحة كورونا زاد العمل على انتشار التكنولوجيا المالية الرقمية خاصة الدفع الالكتروني ، الذي يعتبر أحد سياسات و مقومات الأساسية للشمول المالي مما أدى إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان ، و بين كل أنواع المؤسسات والشركات الكبيرة أو الصغيرة ورجال الأعمال والتجار وحتى الأفراد العاديين ساهم بدوره في تعزيز و تقوية الشمول المالي و هذا ما يؤكد صحة فرضيتنا الرئيسية و ذلك من خلال التوجيهات التي أصدرها بنك الجزائر للبنوك و المؤسسات المالية يحثهم فيها على استخدام المزيد من وسائل الدفع غير النقدية، لا سيما الشيكات و التحويلات البنكية و البطاقات الالكترونية و غيرها من الحلول، نظرا لمتطلبات المرحلة و الأزمة الصحية و ما تتطلبه من إجراءات خاصة للوقاية مما ساهم في إحتواء فيروس كورونا و تجنب انتشاره من خلال التباعد الجسدي و ترسيخ ثقافة العمل عن بعد ، و هذا ما يثبت صحة فرضيتنا الثانية . و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

5.1. نتائج البحث:

- توسع دائرة الشمول المالي في الجزائر خلال فترة جائحة فيروس كورونا بسبب زيادة الاهتمام الدفع الالكتروني.
- إن لجوء الزبائن إلى مختلف الخدمات المالية خاصة المتعلقة بالدفع الإلكتروني ساهم في تنمية و تطوير ثقافتهم المالية.
- قامت الدولة بجهود ملموسة في إطار تعزيز الشمول المالي من خلال التشجيع على الدفع الالكتروني ، زيادة عدد الفروع البنكية و عدد الأجهزة الصرف الآلي .

5.2. مقترحات البحث:

- و من مجموعة الاقتراحات التي يمكن أن تكون من المعايير الرئيسية لإنجاح الشمول المالي:
- يجب على الحكومة زيادة عدد فروع البنوك خاصة البنوك الخاصة.
- يجب على البنوك التركيز أكثر على المنتجات التي يجب أن تكون كذلك بسيطة ، وبأسعار معقولة ، و يجب أن تكون ذات فائدة عالية.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال انشاء مكاتب الاستعلام و تطوير نظم الدفع و التسوية و الوساطة المالية ، لزيادة مستوى الثقافة المالية في المجتمع.
- توفير السيولة في الأجهزة الصرف الآلي و ذلك لتشجيع التعامل بها و عدم النفور منها كما حدث خلال فترة الجائحة.

- على العمل على تحسين و زيادة تدفق الانترنت في الجزائر و ذلك لتسهيل العمليات الالكترونية.

5. 3. آفاق البحث:

انطلاقا من نتائج الدراسة و مقترحاتها و كأفاق لدراسات مستقبلية نقترح الآتي :

- متطلبات بناء استراتيجية كاملة للشمول المالي في الجزائر.
- أثر الشمول المالي على أداء المؤسسات الاقتصادية.

6. المراجع :

- أحمد محمد عبد الحفي، و أحمد محمود محمد. (2019). دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية : دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، الصفحات 429-502.
- البشير فضيل ضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة لأعمال والد راسات الاقتصادية ، 06 (01)، الصفحات 471-485.
- السيد محمد عبد المجيد موسى خالد. (2014). أحكام عقد العمل عن بعد - دراسة مقارنة - . الرياض : مكتبة القانون و الاقتصاد.
- جريدة الشروق . (05 02 2021). تاريخ الاسترداد 10 02 2022 ، من <https://www.echoroukonline.com>
- حنان علاء الدين. (2020). "آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، الصفحات 487-520.
- سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، و هناء محمود سيد أحمد. (2021). الشمول المالي. المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، 35 (01)، الصفحات 31-102.
- صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. (77).
- صورية شبن، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، 04 (01)، الصفحات 104-129.
- عبد المجيد بكر عصمت. (2015). دور التقنيات العلمية في تطور العقد (دراسة مقارنة). بيروت : دار الكتاب العلمية .
- فاخر كاظم علي ايلاف. (2019). مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية. دراسة مقارنة. مصر : المركز العربي للنشر و التوزيع .
- لينا صلاح مهدي، و سالم صلال الحسنوي. (سبتمبر 2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة مركز دراسات الكوفة ، 58، الصفحات 27-49.
- محمد ابراهيم المقبول العجب. (اغسطس 2021). أثر التوسع في تطبيق الشمول المالي علي جذب ودائع العملاء في المصارف السودانية. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، 05 (18)، الصفحات 275-287.
- محمد بوطلاعة، كريمة بوقره، و حسينة ساعد بخوش. (جوان 2020). واقع الشمول المالي وتحدياته - الأردن والجزائر نموذجا-. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 04 (02)، الصفحات 143-158.

- محمد طرشي، رضوان انساعد، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال ، 01 (01)، الصفحات 118-137.
- محمد عبد الله شاهين. (2017). التجارة الالكترونية العربية بين التحديات و فرص النمو. مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- نوارى لعلاوي، و عبد الرؤوف حماني. (ديسمبر، 2020). مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي و الوقاية من جائحة كورونا في الجزائر - البطاقة الذهبية لبريد الجزائر نموذجا-. مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية و القانون ، 05 (12)، الصفحات 42-56.
- هارون العشي، و فايزة بوراس. (2018). وسائل الدفع الالكتروني و دورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، 09 (03)، الصفحات 169-183.
- هاني وجيه العطار. (2021). التجارة الالكترونية . الاسكندرية : الاكاديميون للنشر و التوزيع .
- ياسمينه سالم ابراهيم، و هاجر يحي. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة بعض الدول العربية-. مجلة دراسات اقتصادية ، 21 (01)، الصفحات 123-147.
- بنك الجزائر(2018)، الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf> ، تاريخ الاسترداد 2022/02/28.
- تجمع النقد الآلي الموقع (2021) ، <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe> ، تاريخ الاسترداد 2022/02/28.
- Bank, T. W. (2014). Global Financial Development :Financial Inclusion.
- Morgan, P., & Yoshino, N. (2016). Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education. ADBI Working Paper Series (591).
- Ramananda, S., & Sankharaj, R. (2015, January). Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement. Asian Journal of Research in Business Economics and Management , 05 (01), pp. 12-18.